

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

اللقاء الوطني للمدراء الولائيين للتشغيل

الجزائر، 28 جانفي 2012

مداخلة السيد طيب لوح
وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

يناير 2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
لقاء وطني للمدراء الولائيين للتشغيل
Rencontre Nationale des Directeurs de l'Emploi de Wilaya

الجزائر - 2012/01/28



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين،

السيدات و السادة الاطارات المركزية،

السيدات و السادة المدراء الولائيين للتشغيل،

السيدات و السادة المدراء الجهويين للوكالة الوطنية للتشغيل،

أيها السيدات أيها السادة الحضور،

يسعدني في بداية هذه الكلمة أن أرحب بجميع إطارات المديريات الولائية للتشغيل و المديريات الجهوية للتشغيل للوكالة الوطنية للتشغيل المشاركين في أشغال هذا اللقاء الوطني الذي يعد فضاء متميزا لتحفيز آليات التشغيل، وتوطيد برامج المصالح العمومية للتشغيل.

السيدات والسادة،

لاشك أن أي برنامج أو مخطط عمل، يقتضي التقييم و التقدير الدوري للنشاطات المنجزة في هذا الإطار.

و لهذا الغرض، نجتمع اليوم للقيام بتقييم موضوعي وبدون مجاملة لإنجازاتنا بعنوان سنة 2011، في مجال ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، الذي كما تعلمون، يشكل محورا من المحاور الأولية لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.

في هذا السياق، يجدر التذكير أن عملنا يندرج في إطار شامل للسياسة الوطنية للتشغيل كما هي محددة في مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المصادق عليه سنة 2008.

إن إجتماعنا اليوم، يكتسي أهمية خاصة، طالما أننا سنقوم بتقييم عملنا المنجز خلال سنة 2011 و التي تميزت بالتدابير الهامة المتخذة من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011، لاسيما تلك المتعلقة بتشجيع الإستثمار بصفة عامة وترقية التشغيل على وجه الخصوص.

ففيما يتعلق بترقية التشغيل، تمحورت التدابير المتخذة، حول تخفيف وتسهيل إجراءات وكيفيات إحداث المؤسسات مصغرة في إطار الجهازين المسيرين من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة من جهة، وحول

تحسين شروط التكفل بالشباب طالبي الشغل المبتدئين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، من جهة أخرى.

وفيما يخص إحداث النشاطات، تجدر الإشارة إلى أنه، إضافة إلى تخفيض المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع إلى مستوى رمزي تماما وإلى تمديد فترات مؤجل التسديد، تم توسيع مجموعة النشاطات المؤهلة للإستفادة من أجهزة دعم إحداث النشاطات من خلال إدراج الورشات المتنقلة والمكاتب الجماعية وكذا إدراج قروض بدون فوائد للتكفل بالإيجار والتي تشكل حولا للقيود التي يواجهها أصحاب المشاريع لإيواء نشاطهم.

و بالموازاة مع هذه التدابير الرامية إلى تسهيل إحداث مؤسسات مصغرة، يجدر التذكير كذلك إلى القرار المتعلق بتخصيص حصة من الطلب العمومي لفائدة المؤسسات المصغرة.

إن هذا القرار المكرس في القانون الجديد للمتعامل العمومي الذي سيتم إصداره لاحقا، سيسمح بضمان مخطط عمل للمؤسسات المصغرة وبالتالي ضمان ديمومتها وتطورها في المستقبل.

من جهته، سجل جهاز المساعدة على الإدماج المهني تحسنا ملحوظا لأجور الشباب المدمج في هذا الإطار وكذا تمديدا هاما لفترة الإدماج وهو ما سيسمح بتحسين، بصفة معتبرة، قابلية التشغيل لدى الشباب المستفيد من الجهاز وكذا رفع فرص إدماجهم بصفة دائمة في عالم الشغل.

السيدات والسادة،

إنّ هذه التدابير التي تطرقت إليها باختصار، و جدت حماس واستقطاب غير مسبوق لدى عدد هام من الشباب، الذين اعتبروا أن هذه الأجهزة فرصة ووسيلة للإدماج في عالم الشغل.

وهو ما سمح بتسجيل نتائج لم يسبق بلوغها إلى يومنا هذا، وذلك سواء في مجال ترقية النشاط المصغر أو في مجال ترقية الشغل المأجور من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني أو في مجال نشاط الوساطة الذي تمارسه الوكالة الوطنية للتشغيل.

و هكذا، فان النتائج المسجلة في مجال ترقية المؤسسة المصغرة
أسفرت على تحسن ملحوظ في أداء الهيئتين المكلفتين بترقية
المؤسسة المصغرة والمتمثلتين في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل
الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

و خلال سنة 2011، ترتب عن هذا الحماس لدى الشباب الراغب
في إحداث نشاطه الخاص، تسجيل إرتفاعا هاما في عدد الملفات
المودعة، مقارنة بسنة 2010.

و من جانب المشاريع الممولة فقد تضاعف عددها خلال سنة
2011، في إطار جهازي دعم إحداث النشاطات، مقارنة بالسنة
الماضية حيث إنتقل العدد من 30.106 مشروع ممول في سنة
2010 إلى 61.111 مشروع ممول في سنة 2011.

أما بالنسبة لعدد مناصب الشغل المستحدثة على اثر هذه المشاريع الممولة ، فقد إنتقل من 75.936 منصب شغل مباشر سنة 2010 إلى 128.357 في سنة 2011، أي ما يعادل نسبة تطور تقدر ب 70%.

و إذا قمنا بعملية حسابية تراكمية منذ الشروع في تنفيذ هذه الأجهزة إلى غاية 31 ديسمبر 2011، فقد تم تمويل 222.453 مؤسسة مصغرة، ترتب عنها إحداث 570.406 منصب شغل مباشر.

وفيما يتعلق بترقية العمل المأجور فقد سمحت التدابير المتخذة خلال سنة 2011، بتحسين فعال لأداء جهاز المساعدة على الإدماج المهني، حيث تم تنصيب 660.810 شاب طالب شغل مبتدئ خلال سنة 2011 مقابل 273.141 شاب تم إدماجه خلال سنة 2010 أي ما يعادل زيادة تقدر ب 142%.

في المجموع تم إدماج 1.375.865 شاب منذ الإنطلاق في تطبيق الجهاز في شهر جوان من سنة 2008 إلى نهاية سنة 2011.

و من جهة أخرى، عرف التنصيب في إطار عقود العمل المدعمة تطورا ملحوظا بنسبة 43% حيث إنتقل من 16.937 تنصيب في سنة 2010 إلى 24.188 تنصيب في سنة 2011.

وفي المجموع، ومنذ مباشرة تنفيذ هذا الجهاز، تم تنصيب 49.151 شاب في إطار عقد العمل المدعم. و يجدر التذكير إلى أن هذا النوع من العقود يعد تنصيبا كلاسيكيا يلقي مساهمة من الدولة في أجر منصب الشاب الذي تم توظيفه.

و علاوة على إدماج الشباب في إطار العقود المختلفة، يولي اهتمام خاص لتأهيل الشباب طالبي الشغل المبتدئين، حيث تابع 9.716 طالب شغل مبتدأ بالغ من العمر من 16 إلى 20 سنة تكويننا في مختلف الحرف التي يعاني السوق المحلي عجزا فيها وتم تسجيل 1.034 شاب آخر على مستوى مراكز التكوين المهني في سبتمبر 2011.

كما يجدر التذكير الى أنه وفي إطار النشاط الكلاسيكي للوساطة في سوق العمل، فإن أداء الوكالة الوطنية للتشغيل، أخذ، على اثر برنامج إعادة التأهيل الذي دخل حيز التنفيذ منذ أواخر 2006، يتحسن سنة بعد سنة وهذا ما يبينه التطور المسجل بخصوص التنصيبات المحققة والتي إنتقلت من 64.092 في سنة 2005 إلى 181.589 في سنة 2011، أي ما يعادل تطور سنوي للتنصيبات بأكثر من 183%.

و إلى جانب هذه التنصيبات، يجدر إضافة التنصيبات المنجزة من قبل الوكالات الخاصة المعتمدة لتنصيب العمال، المحدثه تبعا للإصلاحات المدرجة في إطار التشريع المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.

وللتذكير ساهمت هذه الهيئات في تنصيب 6.245 طالب شغل خلال سنة 2011.

وخلاصة لما سبق، تميزت سنة 2011، في مجال مساهمة قطاع العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي في الإدماج المهني، بتنصيب 212.022 طالب شغل في إطار نشاط الوساطة العادية في سوق

العمل و تنصيب 660.810 شاب في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني. و هذا يعني طرح 872.832 طالب شغل من البطالة.

و إلى جانب هذه النتائج، تجدر إضافة 128.357 منصب شغل مباشر تم استحداثه في إطار مشاريع المؤسسات المصغرة الممولة خلال سنة 2011.

السيدات والسادة،

لقد أدت برامج التنمية، التي تم تنفيذها على مدى العقد الماضي، وكذا الجهود المبذولة في مجال تعزيز فرص العمل وتحسين الأداء في مجال الوساطة في سوق العمل، إلى استمرار الميل نحو انخفاض مستويات البطالة في بلادنا .

و إذا كانت هذه النتائج الإيجابية المتحصل عليها بفضل تجنيد وسائل بشرية ومادية هامة مرضية فانه لا ينبغي أن تجعلنا نقع في فخ الرضا التام، حيث أن التحدي الخاص بالتشغيل ومحاربة البطالة يبقى غير مكتمل المنال.

وأكد أن مجهودات كثيرة تم بذلها و أسفرت إلى نتائج هامة عرضناها عليكم، ولكن علينا الآن مضاعفة التعبئة والتفكير في إستجابة أفضل لتطلعات مواطنينا لاسيما الشباب الذين لم تتوفر لديهم الفرصة بعد للإستفادة من منصب عمل وللمساهمة في خلق الثروة، كل حسب قدراته.

و يجب أن يشكل الإدماج المهني لطالبي الشغل ولاسيما للشباب طالبي الشغل المبتدئين إنشغالكم اليومي وذلك لرفع التحدي المتمثل في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة.

في هذا السياق، يتعين عليكم السهر على احترام التعليمات التي تهدف إلى إعطاء الأولوية لليد العاملة الوطنية التي لها الخبرات و المؤهلات المطلوبة وضمان تضافر وتنسيق الجهود بين جميع هيئات القطاع لضمان إدماج مهني للشباب يتناسب مع مؤهلاتهم المهنية مع توجيههم إلى فروع مهنية تسمح لهم لتأكيد قدراتهم والمساهمة بالتالي في التنمية المحلية.

و أود في هذا الصدد، أن أذكركم بأن الأهداف المحددة لقطاعنا في عام 2012 تتناول 400.000 إدماج جديد موجه لطالبي العمل لأول مرة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، من بين ذلك 100.000 إدماج جديد في إطار عقود العمل المدعمة. و هي الأرقام التي يتعين أن تضاف إلى تعداد المدمجين حالياً.

و من جانبها، ينبغي على الوكالة الوطنية للتشغيل في نفس الفترة أن تقوم بتنصيب 200.000 طالب عمل في إطار الوساطة في سوق العمل.

و فيما يتصل بتطوير النشاط المصغر، فإنه ينبغي تمويل 79.000 مشروع في عام 2012 موزع كالتالي : 64.000 في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 15.000 في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

و تبين هذه الأرقام مدى كثافة جهود السلطات العمومية لترقية الإدماج المهني لطالبي العمل لاسيما اتجاه الشباب. كما تعكس أيضا حجم المهمة والتحدي الذي يجب أن نرفعه في هذا الشأن.

وعليه، يجب أن تساهم كل الجهود في ضمان:

- تجنيد كافة المستخدمين على المستويين المركزي والمحلي،
- إضفاء مزيد من التنسيق مع قطاعي التعليم العالي والتكوين المهني لضمان أفضل تكييف بين البرامج التكوينية واحتياجات سوق الشغل،
- توفير معلومات واتصال نوعي إتجاه المواطنين للسماح لهم بمعرفة أهمية وطبيعة البرامج التي نسهر على تنفيذها وكذا فرص التشغيل المتاحة،
- الإدارة الرشيدة في ركنين أساسيين هما النزاهة والشفافية في تسيير وتنفيذ البرامج وكذا في تسيير عروض الشغل. و لهذا الغرض، ينبغي تعزيز مراقبة التنصيب وفقا للتشريع والتنظيم الساريين المفعول لضمان تكافؤ الفرص في الحصول على عمل لائق.
- التسيير العقلاني والصارم للموارد المالية الممنوحة لتمويل البرامج العمومية للتشغيل،

• المتابعة الدائمة لبرامج البناء و تجهيز مقرات المديریات في ولاياتكم.

و من ناحية أخرى، يجدر على كل واحد منكم على المستوى المحلي، أن يبادر بضبط و تحديد فرص العمل المتاحة و بوضع جسور مع مختلف القطاعات، ولاسيما تلك التي تعاني من نقص في اليد العاملة المؤهلة.

في هذا السياق ، لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن يكون اللجوء إلى تشغيل العمالة الأجنبية هدفا في حد ذاته أو قدرا محتوما وإنما ينظر إلى هذا اللجوء كمرحلة انتقالية ووظيفية لتكثيف عرض اليد العاملة مع حاجات سوق العمل و مع المتطلبات التقنية والتكنولوجية.

و لهذا الغرض، يجب منح إهتمام خاص لتشجيع التكوين في الوسط المهني في التخصصات التي يعرف سوق العمل عجزا فيها، وكذا لتطوير التكوين في الحرف الصغيرة والصناعة التقليدية.

وفي ختام هذه الكلمة، لا يسعني إلا أن اشكر مجموع أطر مصالح التشغيل لما يبذلونه من جهد للنهوض بالتشغيل في بلادنا.
نسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير بلادنا، و أشكركم على كرم الإصغاء.